محاولات التجديد في النحو العربي في العصر الحديث

محمد علي تي. كي.
??

المقدمة

مازلنا نسمع عن دعوة تجديد النحو وتيسيره من أولئك القائمين على خدمة اللغة من علماء النحو، والباحثين والمجامع اللغوية، لأجل تخليص النحو مما علق به طيلة عصور من الزمن. والنحو منذ تلقفته الأيدي الأولى لنحاة البصرة والكوفة خالطته بعض الآراء الفلسفية في كثير من مسائله، أردته في متاهة التأويلات والتقديرات التي زادت من تعسيره، وجعلت مطلب فهمه بعيد المنال على المبتدئين والباحثين على حد سواء.وهذه المحاولات لم تكن قريبة العهد بنا، بل منذ أمد بعيد، وكان أبرزها وأشهرها قديما محاولة ابن مضاء القرطبي الأندلسي في كتابه "الرد على النحاة"؛ حيث سدّد سهامه إلى نظرية العامل التي تعد الأساس الذي قام عليه البناء النحوي وما تصوره النحاة لعواملهم من تأثيرات تصنع من وجهة نظرهم الظواهر النحوية من رفع ونصب وجر، ثم ما تؤدي إليه من تقديرات وعلل وأقيسة ملأت النحو العربي بمسائل لا يحتاج إليها في تقويم اللسان، بل تقف حائلا بين المتكلم واكتساب ملكة لغوية سليمة.

أما المحاولات الحديثة فمتعددة، وقد بدأت مع رفاعة الطهطاوي في كتابه "التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية" ثم توالت بعد ذلك، فكانت جهود حفني ناصف وزملائه في كتاب "قواعد اللغة العربية"، ثم جهود علي الجارم ومصطفى أمين في كتاب "النحو الواضح"، ثم كانت محاولة إبراهيم مصطفى في كتاب "إحياء النحو"، وهي محاولة جريئة نحو "تجديد النحو وتيسيره"؛ حيث تميزت بالدعوة إلى إلغاء نظرية العامل، ولم يكن قد اطلع على كتاب ابن مضاء؛ فلم يكن مطبوعا آنذاك؛ ومن ثم فهي محاولة جديدة من وجهة نظر صاحبها، ثم جاءت محاولة د.شوقي ضيف وهي محاولة بارزة وجريئة نحو "تجديد النحو العربي وتيسيره.

محاولات التجديد في النحو العربي في العصر الحديث

بدأت محاولات تجديد النحو العربي مع بداية القرن العشرين تقريبا، وكانت في أول الأمر عبارة عن ملاحظات جزئية واعتراضات تقتصر على الدعوة إلى حذف أو تعديل بعض أبواب النحو ومسائله. ولم تظهر إلا في النصف الثاني من الثلاثينات أول محاولة متكاملة تناولت النحو ككل، وهي محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" الذي حرك قضية تجديد النحو بشدة فتوالت المحاولات الجادة[1] فشهدت السنوات العشر التالية لظهور "إحياء النحو" (١٩٣٧) محاولات وزارة المعارف (١٩٣٨) ويعقوب عبد النبي (١٩٤٥) وأمين الخولي (١٩٤٣) وشوقي ضيف (١٩٤٧) وعبد المتعالي الصعيدي (١٩٤٧) كما شهدت الخمسينات محاولة أخرى هي "النحو المنهجي" لمحمد أحمد برانق (١٩٥٨) ومحاولة نقدية لعبد الرحمن أيوب (١٩٥٧) إلى جانب دراسات عن مناهج البحث في اللغة والنحو مثل "المدخل إلى

دراسة النحو العرب على ضوء اللغات السابقة" لعبد المجيد عابدين (١٩٥١) ومناهج البحث في اللغة (١٩٥٥) و"اللغة بين المعيارية والوصفية" (١٩٥٨) لتمام حسان وهي دراسات تستمد أفكارها مما توصلت إليه الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب من نظريات، وهي بذلك تسهم في ظهور محاولات لإصلاح النحو أكثر تطورا، وقد ظهرت بالفعل بواكيرها مثل "اللغة العربية: معناها ومبناها" (١٩٧٣) لتمام حسان، و"النحو العربي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة" لولسن بشاي (١٩٧٤).[٢]

وقبل الشروع في عرض محاولات التجديد النحوي يجدر تحديد مصطلح التجديد بتعريف واضح، لأن المصطلحات في محاولات تجديد النحو تنوعت بين إحياء و إصلاح وتجديد وتيسير و قد كانت متداخلة لا ضابط لاستخدامها[٣]. ومفهوم تجديد النحو كما يراه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح:" هو تكييفالنحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التيتعرض فيها القواعد على المتعلمين. فعلى هذا، ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو، لا في النحو ذاته" وقد ارتبط تجديد النحو بالانصراف عن نظرية العامل، وإعاد ة تنسيق أبواب النحو، ووضع ضوابط وتعريفات دقيقة وجديدة لها، وإضافة أبواب جديدة، فضلا على حذف زوائد كثيرة في النحو العربي، ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات.[٤]

وكي يكون مفهوم التجديد أكثر وضوحا، يجب علينا أن نفرق بين النحو العلمي والنحو التعليمي، فالنحو العلمي: يقوم على نظرية لغوية تنشد الدقة في الوصف والتفسير، وتتخذ لتحقيق هذا الهدف أدق المناهج. فهو نحو تخصصي ينبغي أن يكون عميقا مجردا، يدرس لذاته، وتلك طبيعته، أما النحو التعليمي: فيمثل المستوى الوظيفي النافع لتقويم اللسان، وسلامة الخطاب، وأداء الغرض، وترجمة الحاجة. فهو يركز على ما يحتاجه المتعلم، يختار المادة المناسبة من مجموع ما يقدمه النحو العلمي، مع تكييفها تكييفا محكما طبقا لأهداف التعليم وظروف العملية التعليمية. فالنحو التربوي يقوم على أسس لغوية ونفسية وتربوية، وليس مجرد تلخيص للنحو العلمي. فعلى هذا المستوى، ينبغي أن تنصب جهود التيسير والتبسيط. وما يلاحظ على أكثر دعوات التجديد خصوصا الأولى منها اقتصرت على تجديد النحو التعليمي وتيسيره للتلاميذ. ونجد أن دعوات تجديد النحو أو تيسيره تخلط بين هذين المصطلحين وأهداف تجديد كل منهما، فكل دعوة للحذف أو الإيجاز أو الشرح والتقريب هي دعوة لتيسير تعليمية النحو لا تجديد في علم النحو.[٥]

ومن أبرز الدعوات التي أفرد مؤلفوها كتبا تستقل بموضوع تجديد النحو العربي أو تطويره أوتيسيره أو نقده وتحليله:

١. تجيد جرجس الخوري المقدمي

أول ما ظهر في العصر الحديث من محاولات التجديد في النحو العربي ما نشرته "المقتطف" عام ١٩٠٤ لأحد قرائها "جرجس الخوري المقدسي" تحت عنوان "العربية وتسهيل قواعدها". ووجه الكاتب هجومه إلى ظاهرة الإعراب التي رأى فيها منبع الصعوبة في العربية فعنده أن استخدام الحركات في أمكانها يعد عقبة في دروس العربية لأن قواعدها تقضي بوضع علامات آخر المعربات، بل يطالبون الدارس يتصور علامات إعراب للكلمات المبنية الأواخر. ويقترح طريقين للتخلص من هذه العقبة، الأول، أن نحسب الكلمات العربية كلها مبنية الأواخر، فيقتصر في ضبط الألفاظ على السماع وقواعد الصرف، وفي إعرابها على معرفة نسبتها في الجمل بعضها إلى البعض. والثاني، هو أن نتجه بالعلاج إلى بعض الأبواب أو الظواهر النحوية التي يرى فيها صعوبة واضحة، ولهذا يدعو إلى:

١. جعل ضميري الجمع المؤنث والمذكر واحدا
٢. صرف الممنوعات نثرا كما تصرف شعرا، وإلغاء باب موانع الصرف.
٣. إعراب "أي" في جميع حالاتها.
٤. نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة.
٥. رفع الاسم والخبر دائما حتى مع النواسخ.
٦. نصب المنادى المعرب مطلقا.
٧. إلغاء تعدد أحكام العدد.[٦]

وتعرضت هذه المقترحات لنقد شديد من القراء واللغويين قائلين أن فيها هدم للأصول وأن إلغاء الإعراب يؤدي إلى اللبس وغيره من المشاكل اللغوية.

٢. محاولة قاسم أمين

المحاولة الثانية في تجديد النحو جزئيا هي الحملة التي شنها قاسم أمين على الإعراب الذي هو في رأيه مصدر لكل ما يقع من لحن في قراءة في العربية وكما فعل جورجس المقدسي، اتخذ قاسم أمين من عدم وجود الإعراب في بعض اللغات الأوربية وفي التركية حجة يدعم بها رأيه، والحل في رأيه" هو أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة لاتتحرك بأي عامل من العوامل، وبهذه الطريقة يمكمن حذف قواعد النواصب والجوازم والحال والاشتغل، بدون أن يترتب عليه إخلال باللغة إذ تبقى مفرداتها كما هي."[٧] ويرد عليه بأن هذا التصور لوظيفة القواعد النحوية بعيد عن الصواب ودعوى أن حذفها لن يترتب عليه إخلال باللغة فيها مبالغة يأباها الواقع، وكذلك ليس هناك وجه للمقارنة بين اللغة العربية واللغات الأخرى في هذا الأمر، لأن لكل لغة نظمها الخاصة التي لا تعاب بها.

٣. تجديد سلامة موسى

المحاولة الثالثة هي محاولة سلامة موسى التي ظهرت في مطلع الربع الثاني من القرن العشرين، وهي محاولة لم تكن خالصة لوجه تجديد النحو أوتيسيره بقدر ما كانت تمهيدا للقضاء عليه وعلى الفصحى ذاتها كي ينفسح المجال أمام العامية التي كرس جهوده للدعوة لها بدعواه أن العامية تفضل الفصحى وتؤدي أغراضنا الأدبية أكثرا منها. ويقول سلامة موسى مبررا لمحاولته المثيرة الجدل والنقاش "لست أحمل على اللغة الفصحى إلا لسببين: أولهما صعوبة تعلمها، إننا نتعلمها كما نتعلم لغة أجنبية، وإن أحسن كتابنا يخطئ فيها، مئات الأغلاط". يجمل سلامة موسى رأيه في مشكلة صعوبة العربيةفيرى أنها كثيرة القواعد والشذوذ وأن الطريق إلى الإصلاح هو" أن نتجه نحو التيسير والتغيير في تعليم اللغة العربية، نقتنع بأقل ما يمكن من القواعد ونرفض كل ما يمكن من الشذوذات".[٨]

٤. إحياء النحو- إبراهيم مصطفى

ظهر هذا الكتاب في سنة ١٩٣٧، وهو أو ل كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نزريات النحو التقليدية. وقد حمل هذا الكتاب دعاوي عريضة حول تجديد النحو وتيسيره كما أسرف في نقد النحاة وتخطيئهم واتخذ اسلوبا أشبه باسلوب البحث العلمي الموضوعي، وأثار ضجة واسعة وتناوله بالنقد غير واحد من الباحثين. وهدف المؤلف بالكتاب واضح في قوله: "أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو وأبدلهم أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"[٩]

وأهم الأفكار التجديدية في الكتاب هوأن علامات الإعراب دوال على معان، في تأليف الجملة وربط الكلم. وليست كما زعم النحاة أثرا يجلبه العامل. والمؤلف يرى أن هذا الذي اهتدى إليه، من كشف سر الإعراب، لم يهتد إليه النحاة، رغم أنهم أكبوا على درس الإعراب أكثر من ألف عام. ويرى أيضا أن النحاة قد أخطأوا في فهمهم للنحو ووظيفته إذ قصروا مباحثه على الحرف الأخير، بل على خاصة من خواصه، وهي

الإعراب والبناء.[١٠] ويمكن إختصار مقتراحته في مجال تجديد النحو العربي في العناص رالتالية:

١. العامل: كما إدعى المؤلف أن حركات الإعراب دوال على معان يقصدها المتكلم، وأنها من عمل المتكلم، فقد دعا إلى إلغاء نظرية العامل من أساسها وكذلك كل ما أقامه حولها النحاة من أصول فلسفية وما رتبوه عليها من أحكام أصابت النحو بالتعقيد والصعوبة.

٢. بناء الجملة: قرر إبراهيم مصطفى بناء على رأيه في دلالة الرفع في العربية وجوب التوحيد بين المبتدإ والفاعل ونائب الفاعل لأن حكمها الرفع ولأننا إذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب وجدنا فيها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون بابا واحدا. وهذا التوحيد سوف يغني عن تكثير الأقسام عن فلسفة العامل، وشغب الخلاف، ويجعل الحكم النحوي أقرب إلى الفهم وأدنى إلى روح العربية.[١١]

٣. التوابع: ذهب إبراهيم مصطفى إلى أن تطبيق فكرة ربط الإعراب بالمعنى على التوابع يؤدي إلى اختصار قواعدها وإيضاح أحكامها وتيسيرها، ولذلك يوجه رأيه إلى مقترحات، وهي أولا أن عطف النسق ليس بتابع، لأن الثاني شريك للأول وله مثله صفة الإستقلال، فيعرب مثله مسندا إليه أو مضافا أو غير ذلك[١٢]. وثانيا أن النعت الحقيقي والبدل وعطف البيان والتوكيد هي التي تستحق اسم التوابع.[١٣]وثالثا يرى أن النعت السببي ليس من التوابع أن حقه أن ينفصل عما قبله وألا يجري عليه في إعرابه[١٤]. ورابعا، عن الخبر يقول أنها أحق أن تضاف إلى قائمة التوابع، "هو أهم من الأقسام السابقة كلها، وأولاها أن يذكر في باب التوابع، هو الخبر".[١٥]

٤. مواضع أجاز فيها النحاة وجهين: يدعى إبراهيم مصطفى "لا يجوز أن يكون للكلام وجهان من الإعراب يلابس المتكلم أيهما شاء، فمتى ثبت أن للحركة أثرا في تصوير المعنى تجتلب لتحقيقه ل يمكن المتكلم أن يعدل عن حركة إلى أخرى حتى يختلف المعنى الذي يقصد إلى تصويره فيختلف الإعراب تبعا له.[١٦]

٥. التنوين: وفي كلام عن التنوين جاء المؤلف بقاعدة أقر بأنها على غير ما وضع النحاة بل على عكس ما وضعوه، وهي: الأصل في العلم ألا ينون، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من معاني التنكير.[١٧]

٦. العلامات الفرعية: يعرب النحاة بالعلامات الفرعية نيابة عن العلامات الأصلية الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم والمثنى وجمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف، والمؤلف لايريد أن يعترف بوجود علامات فرعية أو نائبة. "لأنه لا يمكن إجراء العلامات الأصلية فيما جعلوه معربا بالعلامات الفرعية".[١٨]

وهذا الكتاب وصاحبه وأكاره قد تعرضت لنقد شديد ومدح كبير من قبل اللغويين لما فيه من الجرأة في تحليل قوانين ثبتت بمرور الأعوام وهتك قدسية لعلم كعلم النحو في قلوب أصحاب اللغة العربية. يقول صاحب كتاب إصلاح النحو عبد الوارث مبروك سعيد، "وفي رأيي أن أهم ما ساهم به هذا الكتاب في مجال إصلاح النحو ليس هو ما قدمه من نظرات حول نظرية العامل وصلة الإعراب بالمعنى وغيرهما من القضايا، وإن كان له في بعضها فضل وضوح العرض واستقصاء البحث والجدية فيه، وإنما أهم

مساهمته هن أنه بما اتسم به من جرأ في تناول قضايا النحو ومناهج النحاة، وقد نقض هن النحو الهيبة والقدسية التين اضيفتا عليه زمنا طويلا، وكانتا عقبة تحول دون درسه درسا موضوعيا ورؤية ما فيه من نواحي الضعف والقصور. ولعل هذا بعض السر في أن هذا الكتاب أحدث دويا في الأوساط العلمية ولكن أحدا لم يأخذ بالنظريات التي جاءت فيه، ولم تستطع هذه النظريات أن تأخذ طريقها إلى أية هيئة علمية فتدرس فيها دراسة رسمية".[١٩] ولكن هذا الكتاب مهد لنهضة في تجديد النحو باستطاعته ان يقرع كثيرا من أبواب المجامع واللجان اللغوية واللغويين والباحثين ليستيقضوا بتفكير ونشاط في عملية تجديد النحووتيسيره.

٥. محاولة وزارة المعارف المصرية

في عام ١٩٣٧ شكلة وزارة المعارف لجمهورية المصرية لجنة[٢٠] للنظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة وتقديم تقرير بما تتوصل إليه في هذا المجال. وقد حددت اللجنة القواعد والأسس النظرية التي تسير عليها في عملية التجديد، وهي تتخلص فيما يأتي:[٢١]

١. عدم المساس من قريب أو من بعيد بأي أصل من أصول اللغة أو شكل من أشكالها
٢. العمل على تيسير القواعد والأصول بحيث تصبح قريبة من العقل الحديث.
٣. الحرص على عدم العدول عن القديم لأنه قديم، وعدم التغيير فيما اتفق عليه النحاة من القواعد والأصول إلا بمقدار حين لابد من هذا التغيير.
٤. إيثار ما عسى أن يكون أقرب إلى العقل الحديث وأيسر على الناشئين من مذاهب النحاة القدماء.
٥. تخليص النحو مما يعسره على المعلمين والمتعلمين، من اسلوب فلسفية ومنطقية وإسراف في القواعد والمصطلحات وامعان في التعمق العلمي.
٦. وجوب الإستغناء عن الإعراب التقديري والإعراب المحلي في المفردات والجمل.
٧. إلغاء التمييز بين علامات الإعراب الأصلية والفرعية واعتبار كل منها في موضعه أصلا، فليس فيها علامات نائبة عن الأخرى.
٨. تسمية ركني الجملة ب"الموضوع" و"المحمول". ويتيسر بذلك الإعراب وتقل الإصطلاحات وتجمع أبواب الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم إن في باب الموضوع وتجمع أبواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن في باب المحمول.
٩. إلغاء ضمائر الرفع المستترة جوازا أو وجوبا، في الماضي والأمر وفي المضارع.
١٠. عدم تقدير المتعلق العام للظروف والجار والمجرور حتى يكون محمولا.
١١. ضم عدد من أبواب النحو تحت اسم واحد. (فضمت اللجنة المفاعيل الخمسة والحال والتمييز وكل ما يذكر في الجملة – غير الموضوع والمحول – تحت اسم "التكملة".

ولهذه المحاولة من وزاة المعارف أثر كبير في تجديد النحو العربي وتيسيره في نطاق واسع من مناهج الدراسية والمواد التعليمية وبرامج تعليم اللغة العربية لأن هذه المحاولة من أصحاب النفوذ الرسمية والعلمية معا. وقد بين أصحاب اللجنة مقترحاتهم بيانا مفصلا عن كل نقطة تغيير في النحو العربي حتى يزول الغموض عن دركها وحاولوا الحفاظ على أصالة النحو العربي مع جهودهم التجديدية.

٦. النحو المنهجي- محمد أحمد برانق

هذا الكتاب في أغلب مباحثه الخاصة بتيسير النحو صورة مكررة لما سبقه من محاولات في هذا الميدان، وعلى رأسها "احياء النحو" و"مشروع وزارة المعارف "١٩٣٨ و الرد على النحاة لابن مضاء وقد أشار الكتاب في أكثر من موضع إلى هذه المحاولت وإلى أخذه عنها. وحين نقارن ما تضمنه من مقترحات التيسير بما تضمنه تلك المحاولات السابقة عليه، نجده قد نقل عنها وجهة نظرها كاملة في المباحث التالية: إلغاء العوامل، وجمع معاني الباب الواحد أو الأسلوب الواحد في باب واحد، وضم أبواب المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل تحت اسم المسند والمسند إليه، واعتبار الضامئر المتصلة بالفعل حروفا، ورفض فكرة استتار الضمائر، ورفض تقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية، وكذلك فكرة نيابة بعضها عن بعض، واعتبار الجار والمجرور ونحوه هو الخبر، وانكار تقجير متعلق له، ودراسة أبواب التعجب والمدح والذم والإغراء والتحذير والإختصاص على أنها أساليب تعرف معانيها ولا تحلل نحويا، وعدم التعرض لما لا يظهر إعرابه مثل المبنيات والمقصور والمنقوص في حالتي الجر والرفع، و غيرها من المباحث التي قام بتحليلها السابقون.[٢٣]

والأساس النظري الذي حفزه على هذا العمل يرتكز على أمرين، هما: أولا، أن هذف الكتاب هو التيسير على الدارسين بتقديم نحو وظيفي أساسه وظيفة الكلمة في الجملة، ويتحدد بمعرفة وظيفتها نوع ضبطها. وثانيا أنه يلتزم بعدم الخروج عن الحدود التي رسمها المتقدمون، وإن اختلف المتقدمون أخذ من رأيهم بالأيسر غير ناظر إلى مدرسة بذاتها أو إلى نحوي بعينه أو إلى راجح ومرجوح أو إلى قوي وضعيق أو إلى مشهور وغير مشهور، لأن هذا كله ليس إلا من مقررات النحويين أنفسهم، وقد قررنا أن الأساس هو حفظ اللسان العربي وصيانة اللغة وسلامتها من اللحن.[٢٣]

٧. النحو الجديد - يعقوب عبد النبي

محاولة يعقوب عبد النبي يعتبر أنضج محاولات في مجال التجديد والتيسير وأقربها منهجا ومضمونا إلى مستوى المحاولات التجديدية القائمة على المنهج اللغوي الحديث. وأن ما قدمه في هذه المحاولة نحو جديد على اللغة العربية يختلف عما الفه غيره. ويدور حول سليقة العربي وينحو نحوها في القياس والإعراب والبناء والتصرف، ويهدم أكثر ما بناه النحاة من قواعد مضطربة غامضة وبوبا من أبواب فاسدة الأساس، ويخلص النحو العربي من العلوم التي أحمت عليه فيه إقحاما، كعلم البلاغة والمنطق والفلسفة والدين. ولكنه قد التزم في هذا النحو الجديد الا يخل بأي أصل من الأصول العربية، ولا فرع من فروعها المطردة.[٢٤]

وقد حدد المؤلف مبادئه المباشرة أو الخطوات العملية لتحقيق هذا التجديد في النحو العربي، وهي:

١. جمع الأبواب المتشابهة كالمرفوعات والمنصوبات تحت باب واحد بقواعد محكمة .
٢. إلغاء الأبواب التي لم يظهر فساد التبويب لها وإلحاقها بغيرها، فلا يؤثر على النحو اختفاءها ما دام حسابها يمكن نقله لباب آخر.
٣. إحكام قواعد الأبواب واختصارها ومنع الشذوذ عنها.[٢٥]

ويهتم المؤلف بإصلاح ما في الشذوذات الكثيرة في النحو العرب التي تحول دون اطراد القواعد وتخلق الصعوبات امام الدارسين، فوجه صاحب "النحو الجديد" إلى تلك الشذوذات يتعرف على أسبابها وملابساتها بحثا عن أساس يفير به وجودها حتى لا تصبح لغزا غامضا يحير الدارسين. ويعرض اسسا رآها تصلح لتفسير تلك الشذوذات.

٨. محاولات شوقي ضيف

كتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي أول محاولة جادة لإصلاح النحو، حقق هذا الكتاب ونشره لأول مرة عام ١٩٤٧ م د. شوقي ضيف، وقدم له بمدخل طويل حاول فيه أن يدلي برأيه في مشكلة النحو العربي والطريق إلى حلها، فقدم بعض النظريات والمقترحات مؤسسة على الأصول والأفكار التي جاءت في "الرد على النحاة" وعلى ما استمده المحقق من مبادئ الدرس اللغوي الحديث من "أن واجب اللغوي أن يسجل ما وجد في اللغة فعلا من صيغ وعبارات لا أن يفترض هو صيغها وأحولا للعبارات لم ترد في اللغة".[٢٦] وهو المبدأ الذي يرى أن النحاة لم يلتزموا به، إذ نجدهم يعرضون لما يصح ولما لا يصح مستلهمين نظرية العامل لا حقائق اللغة في كل ما يعرضون. وهم بذلك قد "أفسدو النحو بكثرة ما وضعوا فيه من فروع وعلل وأصول ومسائل غير علمية."[٢٧]

إن محاولة شوقي ضيف تقوم على أساس الاستفادة من إلغاء نظرية العامل وما تولد عنها من مبدأ التأويل والتقدير، وأهم محاوره التجديدة التي وضعها في مقدمته لكتاب ابن مضاء وفي كتابه "تجديد النحو" (١٩٨٢) تختصر فيما يلي:[٢٨]

١. إلغاء نظرية العامل
٢. إعادة تنسيق أبواب النحو
٣. إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، وحذف كثيرة لها علاقة بهذا الباب
٤. الإعراب لصحة النطق
٥. وضع ضوابط وتعريفات دقيقة
٦. حذف زوائد كثيرة.
٧. إستكمالات لنواقص ضرورية.

٩. تمام حسان

دعا لتجديد النحوفي كتابيه: "العربية بين المعيارية والوصفية" ١٩٥٨م، و"اللغة العربية معناها ومبنها" ١٩٧٣م وانتقد في كتابيه تقديس القواعد بعد أن كانت خاضعة للنص، ويؤيد ابن مضاء في رفضه للعامل ويرى ألا عامل في اللغة والمقصود من أي حركة إعرابية هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص، والشرط الوحيد في ذلك أن يكون هناك ارتباط تام بين اختلاف الحركات واختلاف الأبواب،[٢٩] واتبع المنهج الوصفي في دراسته للغة في كتابته اللغة العربية معناها ومبناها ويعدها أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني. ويرى أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وان فهم التعليق على وجهه كاف للقضاء على خرافة العمل النحو العوامل النحوية، والتعليق يحدد بواسطة القرئن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بيناها بصورة أوفى.[٣٠]

١٠ مهدي مخزومي

في كتاب "في النحو العربي نقد وتوجيه" ١٩٦٤م، ويرى أنه ليس من وظيفة النحوي أن يفرض على المتكلمين قاعدة ولا أن يخطئ لهم أسلوبا لأن النحو دراسة ووصفية تطبيقية، وأن تيسير النحو لا يقوم على الاختصار، ولا على حذف الشروح النحوية والتعليقات والحواشي التي تملأ بطون كتب النحو، ولكنه عرض جديد لموضوات النحو من خلال إصلاح شامل لمنهج الدرس النحوي وموضوعاته. وأهم هذه التجديدات وأولاها بالعناية، تخليص النحو مما علق به من شوائب وفلسفة حملتها فكرة العامل، تلك الفكرة التي حرفت النحو عن مساره، فتحول شيئا فشيئا إلى درس ملفق غريب، ليس فيه من سمات الدرس اللغي الا مظهره وشكله، مما أصبح به النحو درسا في الجدل يعرض النحاة فيه قدراتهم على التحليل العقلي.[٣١] وينتقد الاتجاه القديم في الدرس النحوي فكل النحو أسس على أصول غير سليمة، وكل شيء تحدث عنه القدماء لا صلة له بالدرس اللغوي أو النحوي. ويرى أن الدرس النحوي ينبغي

أن يعالج جانبين مهمين، الجملة من حيث تأليفها ونظامها وما يعرض على الجملة من معان تؤديها كالتوكيد وأدواته. وهو يتبع إبراهيم مصطفى في أن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة، وليستا أثرا لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الكلام، والفتحة لا تدل على معنى، ولكنها الحركة الخفيفة عند العرب.

١١ خليل كلفت،

في كتابه "من أجل نحو جديد" ٢٠٠٨م، الذي يحاول فيه إثبات نطأ تقسيم الجملة العربية إلى جملة اسمية وجملة فعلية، كماااا يفعل النحو العربي. وهو ينتهي إلى أن الجملة العربية الواحدة تنقسم إلى ركنين وحيدين هما المسند إليه(الفاعل) والمسند (الخبر) وإلى أن المسند هو كل ما نثبتخ للمسند إليه أو ننفيه عنه، أي كل ما يرد في الجملة غير المسند إليه. ويناقش الكتاب مفهوم "المسند إليه" الذي يشمل كل ما يسمى بمرفوعات الأسماء باستثناء الخبر. ويناقش ما يسمى بالافعال والحروف الناسخة ويمكن القول إن إصلاح مفهوم الخبر في النحو العربي هو المحور الحقيقي لهذا الكتاب.[٣٢]

إضافة إلى هذه المحاولات التي دعت لتجديد النحو أو نقده وتيسيره، أكد كثير من اللغويين والباحثين على أهمية النظر في النحو العربي وخل إشكاله في ثنايا كتبهم ومقالاتهم، من ذلك: مختار عمر في كتابه"البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثير"، ١٩٧١م، ومحمد شوقي أمين في مقاله" نحو تيسير النحو" ١٩٧٧م، وكمال بشر في كتاب "اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ١٩٩٩م، وإبراهيم السامرائي في"النحو العربي نقد وبناء" ١٩٦٨م، وعبد الراجحي في كتابه "النحو العربي والدرس الحديث" ١٩٧٩م، وأحمدد عبد الستار الجواري في "نحو التيسير" ١٩٨٤م، وعبد القادر الفاسي الفهري في "اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية" ١٩٨٥م، و أحمد عبد العظيم عبد الغني في كتاب "القاعد النحوية، دراسة نقدية تحليلية" ١٩٩٠م، ورابع بومعزة، في كتاب "تيسير تعليمية النحو، رؤية في أساليب تطوير العملية التعليمية من منظور النظرية اللغوية" ٢٠٠٩م، وغيرهم كما ظهر عدد من الدراسات التقييمية لمحاولات تجديد النحو تتبعتها بالنقد والتحليل، وانبرى للرد على دعاة التجديد كثيرين بل لقد كانت سجالا بين المجددين والتقليدين، وخير مثال على ذلك الردعلى كتاب إحياء النحو للدكتور محمد عرفة الأستاذ بجامعة الأزهر في كتابه "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة.

المصادر والمراجع

١) ابن مضاء(ابوالعباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي)، الرد على النحاة، تح.شوقي ضيف، دار المعارف، ١٩٨٢م.

٢) بسندي(خالد بن عبد الكريم)، محاولة التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية)، مجلة الخطاب الثقافي، العدد الثالث، ٢٠٠٨م.

٣) بومعزة(رابح)، تيسير تعليمية النحو، رؤية في أساليب تطوير العملية التعليمية من منظور النظرية اللغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.

٤) حسان(تمام)، اللغة العربية معناها ومبناها، علم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م.

٥) الراجحي(عبده) النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٧م.

٦) السراج (أبو بكر محمد بن سهل)، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

٧) صاري (محمد)، تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟، بحث

منشور في أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر ٢٠٠١م.
٨) عرفة (محمد أحمد)، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة،
٩) كلفت(خليل)، من أجل نحو جديد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٨م.
١٠) مصطفى(إبراهيم) إحياء النحو، القاهرة، ط٢، ١٩٢٢م.
١١) سعيد(عبد الوارث مبروك)، في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية، دار القلم، القاهرة، ط١، ١٩٨٥م.
١٢) دباس(صادق فوزي)، جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان(١-٢) المجلد(٧)، ٢٠٠٨م.

الهوامش

١ سعيد(عبد الوارث مبروك)، في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية، ص ٨٧
٢ نفس المرجع، ص: ٨٨
٣ محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي المصطلح والمنهج: نقد ورؤية، مجلة الخطاب الثقافي، العدد الثالث، ٢٠٠٨م.
٤ بسندي (خالد بن عبد الكريم) محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، ص٨
٥ صاري(محمد) تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟ ص ١١٩
٦ من قضايا اللغة والنحو. النجدي ناصف، القاهرة، ١٩٥٧، ص: ٣٤٣
٧ سعيد(عبد الوارث مبروك)، في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية، ص: ٩٠
٨ البلاغة العصرية واللغة العربية، القاهرة، ١٩٤٥، ص: ١٤٣
٩ إبراهيم(مصطفى)، إحياء النحو، القاهرة، ١٩٣٧ مقدمة، ص، أ
١٠ إبراهيم(مصطفى)، إحياء النحو، القاهرة، ١٩٣٧، ص١
١١ نفس المرجع، ص٦٠
١٢ نفس المرجع، ص ٦٤
١٣ نفس المرجع ص١٢٠
١٤ نفس المرجع ص١٢٥
١٥ نفس المرجع ص ١٢٥
١٦ نفس المرجع، ص ١٣٠
١٧ نفس المرجع، ص ١٧٩
١٨ نفس المرجع، ص١١١
١٩ سعيد(عبد الوارث مبروك)، في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية، ص ١١١
٢٠ أعضاء اللجنة مكونة من الأساتذة د/ طه حسين، أحمد أمين، عل الجارم، محمد أبو بكر، إبراهيم مصطفى، عبد المجيد الشافعي. (إصلاح النحو العربي، ص ١٦٣
٢١ سعيد(عبد الوارث مبروك)، في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية، ص ١١٣
٢٢ .إ سعيد(عبد الوارث مبروك)، في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية ص ١١٩
٢٣ المنهج النحوي، الطبعة الثانية ١٩٥٩ مطبعة لجنة البينان العربي القاهرة
٢٤ سعيد(عبد الوارث مبروك)، في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية ص ١٢٣
٢٥ نفس المرجع ص ١٢٤
٢٦ الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة ١٩٤٧، المدخل ص ٥١
٢٧ نفس المرجع، ص ٤٥
٢٨ سعيد(عبد الوارث مبروك)، في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية ١٤١
٢٩ حسان، (تمام) اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٠م، ص٤٩
٣٠ نفس المرجع، ص١٨٩
٣١ مخزومي(مهدي) في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م، ص١٥
٣٢ كلفت (خليل) من أجل نحو جديد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٥